

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ٦ (وزارة المالية والاقتصاد) فرع ٥ (المطبعة الأميرية) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٢١٠٠٠ ج (واحد وعشرون ألف جنيه) لدفع ثمن الماكينة الجديدة التي وردت إلى المطبعة الأميرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثاني من ميزانية نفس الفرع .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد

محمد نجيب لواء (أ. ح)

محمد الخليل إبراهيم المصري

قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١٥ (وزارة الزراعة) فرع ٢ (مصلحة النقااة الزراعية) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١٠٠٠ ج (الف جنيه) قيمة ما يخص الوزارة من تكاليف الاشتراك في السوق الدولية للمزعم اقامتها في باريس من ٢٢ مايو إلى ٧ يونيو سنة ١٩٥٤

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث من ميزانية الفرع ٣ (مصلحة وقاية المزروعات) من نفس القسم .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الزراعة وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

محمد الخليل إبراهيم المصري محمد نجيب لواء (أ. ح)